@Tafsircenter

تأسيس علم التفسير

أسبابه وأهميته، مع طرح مقاربة تأسيسيَّة

خليل محمود اليماني

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

في ضوء حضور مدوّنة تفسيرية هائلة للنصّ القرآني، فإنّ وجود علم يعتني بالتفسير التطبيقي القائم للنصّ القرآني ويقوم بتقريبه وتيسير التعاطي معه هو أمرٌ من الأهمية بمكان في حُسْنِ الفهم والإحاطة بهذا التفسير، إلا أنّ هذا العلم لم يَجْرِ تأسيسه وتدوينه في التراث الإسلامي القديم والمعاصر. يحاول هذا البحثُ تسليطَ الضوء على هذا العلم وبيان وجه الحاجة لضرورة نَصْبه وإقامته، وكذا يقترح رؤية لكيفية تأسيسه، ووَضْع تصوّر لمبادئه ومحاوره، وأيضًا تصوّر لبناء مقرّر تعليمي له في ضوء بعض الكتابات المتوفّرة.

وقد انتظم البحث في مقدّمة ومبحثَيْن وخاتمة؛ فأمّا **المقدمة** فلبيان إشكالية البحث وأهدافه...إلخ، وأمّا المبحثان فجاءَا كالآتي:

المبحث الأول: تأسيس علم التفسير؛ الضرورة والأهمية.

المبحث الثاني: تأسيس علم التفسير؛ مقاربة منهجية في التأسيس.

وأمّا **الخاتمة** فذكرتْ خلاصات البحث وأهم نتائجه وتوصياته.

مقدمة:

مَثَّلَ تفسيرُ النصّ القرآني إحدى الغايات المركزية المهمّة للعلماء منذ فترة باكرة جدًّا في التاريخ الإسلامي، وقد تتابع العلماءُ على مَرّ التاريخ على الكلام في تفسير القرآن الكريم، وهو ما أثمر عددًا هائلًا وكبيرًا من النّتاج التفسيري، بحيث أضحى لدينا مدونة تفسيرية مترامية الأطراف تكتظ بالعديد والعديد من المؤلّفات التفسيرية.

ولا شكّ أنّ وجود هذا النتاج التفسيري التطبيقي الممتد يستلزم من بين ما يستلزم ضرورة حضور عِلْمٍ خاصّ يقوم بالعناية بهذا النتاج، بحيث يتتابع فيه الدارِسون على النظر في النتاج التفسيري ومُبَاحَثَةِ قضاياه والكلام على بعض الأمور المتعلقة به؛ مِن دَرْسِ نشأته ومراحل تَشَكُّله والقيام بتصنيف مؤلَّفاته وترتيب حصاده وثمرته (الأقوال والمضامين التفسيرية)، والكلام على طبقات رجاله ومدارسهم ومناهجهم، وغير ذلك مما لا غنى عنه في فهم هذا التفسير المنتَج وحُسْن الإحاطة به وتيسير المراكمة عليه، كما هو الحاصل مثلًا في عِلْم الفقه واعتنائه بالنتاج الفقهي وترتيب النظر فيه.

والناظر في التراث الإسلامي يجد أنّ العناية المتقدّمة بتأسيس هذا العلم لم تقع، ولم يَجْرِ في التراث الإسلامي -القديم منه والحديث- بلورة علمٍ للتفسير ليكون سياجًا معرفيًّا قائمًا على العناية بالتفسير التطبيقي المنتَج للنصّ القرآني

والنظر في هذا التفسير وخدمته بما يقرّبه للدارِسِين ويُعِين على تيسير تعاطيهم معه، وغاية ما وُجِدَ هو مجموعة موضوعات ومباحث متفرّقة حول التفسير كالكلام في طبقات المفسِّرين ومناهجهم وغير ذلك من الموضوعات التي يجري تناولها باعتبارها موضوعات -وأحيانًا علوم- مستقلّة في ذاتها، وليس باعتبارها موضوعات لنسق معرفي كلي يقوم على العناية بالتفسير المنتَج عبر جملة من المحاور المتنوّعة في اشتغالها حول هذا التفسير والتي يحصل بها تكاملية في ترتيب النظر في التفسير وحُسْنِ فهمه وعقله وتيسير التعاطي معه والمراكمة عليه.

وصحيح أنّ هناك مقاربات تراثية جاءت تحت اصطلاح علم التفسير وحاولتْ تأسيس هذا العلم بصورة تطبيقية والعناية بتشقيق موضوعات هذا العلم وبيان مسائله كـ(التحبير في علم التفسير) للسيوطي (٩١١هـ) وغيره، إلا أن هذه المقاربات لم تقصد تأسيس علمٍ يعتني بالتفسير التطبيقي المنتَج، وإنما قصدتْ تأسيسَ عِلْم يبحث نظريًّا وتجريديًّا في ضبط التفسير والفهم لكتاب الله -عز وجلّ- كما حَرّرْنَاه في غير هذا الموضع[(١)].

(١) اعتنى الكافيجي في (التيسير في قواعد التفسير)، وكذا السيوطي في (التحبير في علم التفسير) بمحاولة تأسيس علم التفسير وتقديم تصوّر نظري تطبيقي لهذا العِلْم وموضوعاته ومسائله. وإن الناظر في طرحهما يجد أنهما يقصدان بعلمِ التفسير ذلك العلم الباحث نظريًّا وتجريديًّا في عملية الفهم ذاتها، وهو =

إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق تبرز إشكاليةُ البحث، والتي تتبلور في التساؤلات الآتية:

- **ما أسباب الحاجة لتأسيسِ علمٍ يعتني بالتفسير التطبيقي المنتَج (علم التفسير)؟**

- **كيف يمكننا تأسيس علمِ التفسير، وما هي مبادئ هذا العلم ومحاوره؟**

وتأتي أهمية هذه الإشكالية في إتاحتها التبصُّر بالأسباب العِلْمِيّة الدافعة لضرورة تأسيس علم التفسير والإشكالات الناجمة عن غياب هذا العلم، وكذا التأمّل في طرح مقاربة منهجية لتأسيس علم التفسير والعمل على إبراز مبادئ هذا العلم ومحاوره، وكذا طرح تصوّر لتكوين مقرَّرَات تعليمية له في ضوء بعض الكتابات المتوفّرة تكون شَرارة لبداية تدريس هذا العلم.

=

أمرٌ ظاهرٌ عندهما من مناحٍ كثيرة؛ منها: النظر في نسق موضوعاتهما التي تدور حول النصّ القرآني وكيفية فهمه؛ كالكلام على مصطلح التفسير والتأويل، والمكي والمدني في القرآن، وأسباب النزول، والقراءات، والمحكم والمتشابه، وغير ذلك مما لا يظهر انصبابه على معالجة التفسير التراثي المنتَج، وكذلك النظر في موضوع علم التفسير الذي حدّده الكافيجي بأنه القرآن الكريم من حيث دلالته على المراد، وغير ذلك مما فصّلْنا فيه القول في بحثنا: تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم، وهو منشور على موقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/research/67/ .

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسة إلى:

- تسليط الضوء على أسباب أهمية إقامة عِلْمٍ يعتني بالتفسير التطبيقي المنتَج للنصّ القرآني (علم التفسير).
- تقديم تصوّر منهجي لتأسيس علم التفسير، وبيان مبادئ هذا العلم ومحاور الاشتغال فيه.
- تقديم تصوّر لمقرّر تعليمي لعلم التفسير في ضوء بعض الكتابات المتوفّرة والقائمة.

مخطط البحث:

سينتظم البحث في مبحثَيْن يسبقهما مقدّمة ويقفوهما خاتمة؛ فأمّا **المقدمة** فلبيان فكرة البحث وإشكاليته وأهدافه...إلخ، وأمّا المبحثان فجاءَا كالآتي:

المبحث الأول: تأسيس علم التفسير؛ الأهمية والضرورة.

المبحث الثاني: تأسيس علم التفسير؛ مقاربة مقترحة في التأسيس.

وأمّا **الخاتمة** فذكرنا فيها خلاصات البحث وأهم نتائجه.

المبحث الأول: تأسيس علم التفسير؛ الأهمية والضرورة:

إنّ وجود تراث تطبيقي متراكم من التفسير للنصّ القرآني يعني أوّل ما يعني أنّنا أمام ممارسة معرفية ممتدّة، وكما هو الشأن في الممارسة العِلْمِيّة فإن محصولها يظلّ في حالة من التراكم المستمر وفي حالة من التدافع والأَخْذ والردّ بين المزاوِلين لهذه المُمارسة، وحتى يمكن الاستيعاب المدقّق لهذا الواقع القائم للنتاج التفسيري وحُسْن فهمه والاتصال به واستمرار حالة المراكمة عليه فمن الواجب أن يكون عندنا **سياج معرفي مخصوص بدراسة النّتاج التطبيقي للتفسير والعمل على تقريبه، بحيث يكون ذلك بمثابة المظلّة الجامعة لعددٍ موسّع من الجهود ومسارات الاشتغال البحثي المعرفي المتنوّع حول هذا التفسير التطبيقي، فيتحقّق لنا بذلك حُسْن الإحاطة بهذا التفسير والوعي الصحيح به.**

إنّ وجود علم التفسير هو ذلك السياج الذي سيحقّق لنا العناية المنضبطة والمتكاملة بالتفسير التطبيقي المنتَج للنصّ القرآني، وأن يكون عندنا إطار معرفي للعناية بقضايا هذا التفسير والكلام في مسائله وخدمته من جوانب عديدة تيسّر حُسْن الإحاطة به وفهمه، وصناعة الوعي لدى الدارِسين بقضاياه وأنساق تشكّله.

إنّ الحاجة لأهمية إقامة علم التفسير تَتَبَدَّى بوضوح حين ننظر إلى الإشكالات المتنوّعة التي تحتفّ بقضايا التفسير التطبيقي، والتي ترجع

-برأينا- لغياب هذا العلم وعدم وجود سياج معرفي يعتني بالتفسير القائم للنصّ القرآني؛ وأبرز هذه الإشكالات ما يأتي[1]:

أولًا: ضعف الإحاطة بالمدونة التفسيرية التطبيقية:

الناظر في مدونة التفسير يجد أنّنا أمام مدونة مترامية الأطراف تكتظ بمؤلَّفات ومصنَّفات قامتْ فيها جهودٌ متنوّعة ومسارات اشتغال مختلفة، وفيها كذلك عددٌ هائل من الألوان والأطياف وتفاوتٌ في المضامين والمعلومات...إلخ، في حين أنّنا لا نعرف كثيرًا عن واقع تشكُّل هذه المدونة، وليس لدينا إحاطة معمّقة بتاريخ التفسير ولا مفاهيم مصنّفاته ولا أصول مَنْ قاموا بالممارسة التفسيرية ولا معرفة مدارسهم ...إلخ.

يقول الدكتور/ محمد صالح في بيانه لإشكالات التفسير: «يمكن إجمال هذه الإشكالات في ضوء ما يأتي: ١- نُدْرَة الضبط والتحرير لمصطلحات علم التفسير ومفاهيمه في الإرث التفسيري، ذلك الضبط الذي يتجاوز التعميمات والإطلاقات غير المنضبطة، كما يتجاوز الوحدة المفهومية فيما تعدّدت دلالته، والوحدة المصطلحية فيما اتّحَدَت دلالته وتعدّدتْ مصطلحاته، والوحدة

(١) سنذكر فيما يلي جملة إشكالات تتعلّق بالتفسير وقضاياه، وهي تُكَرّس بمجموعها لأهمية إقامة علم التفسير، وكيف أنّنا نحتاج لحضور هذا العلم حتى يمكننا مجاوزة جميع هذه الإشكالات والتخلّص منها ومن آثارها.

المتوهّمة بين أرباب التفسير فيما لم يتّفقوا على دلالته، كما يُعْنَى ذلك الضبط بالتنبّه لآثار الدلالات والمفاهيم وانعكاساتها على الواقع النظري والتطبيقي.

٢- غياب التأريخ الدقيق لمسيرة علم التفسير، ذلكم التأريخ الذي يتجاوز مجرد العرض والسرد المجمل إلى الرصد الدقيق لحركة العلم عبر الزمن، وتتبُّع أطواره ومساراته، وتأثيره وتأثُّراته، وأدواته ومصادره وكيفيات توظيفها، ومساحات الإبداع والتجديد، والجمود والتقليد وغير ذلك مما من شأنه رسم الخط الزمني لمسار العلم عبر الزمن...»[(١)].

ويقول الباحث الغربي الدكتور/ وليد صالح في سياق شرحه لأسباب تركُّز الدراسات الغربية حول كتب التفسير المبكّرة مما قبل الطبري وعدم ولوجها لدراسة التفاسير فيما بعد ذلك: «دراسات التفسير لا تزال -في واقع الأمر- مفتقرة إلى الأدوات الأساسية التي من شأنها أن تتيح إمكانية تقييم معايير هذا الحقل الأكاديمي؛ فليس لدينا فهرس كامل بأعمال التفسير، ولا دراسات مفصّلة عن مؤلِّفين بأعيانهم أو عن أعمال بعينها، حاشا قِلّة من الدراسات

(١) علم التفسير وأهم الإشكالات، حوار علمي مع الدكتور/ محمد صالح، وهو منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/interview/32 . وحديث الدكتور عن علم التفسير هو حديث عن ذات التفسير التطبيقي المنتَج للنصّ القرآني.

المفردة عن بعض التفاسير الشهيرة. وكنتيجة لذلك، لَسْنَا قادرين حتى الآن على كتابة موجز دقيق للتطوّرات التاريخية التي مَرّ بها حقل التفسير...»[(١)].

ولا شكّ أنّ مثل هذه الإشكالات تبيّن مقدار حالة الضعف التي نعانيها في الإحاطة بالاشتغال التطبيقي للتفسير، وعدم قدرتنا على حُسْن الاقتراب من هذا الاشتغال والتعرّف المنضبط على كيفيات تشكُّله والمفاهيم التي صدر عنها في التفسير والمدارس التي انتظمته وترتيب حصاد مقولاته التفسيرية...إلخ، وهو ما يؤثّر سلبًا بطبيعة الحال على حُسْن التعاطي مع هذا التفسير وبقاء حالة المراكمة عليه حيّة نضرة.

ثانيًا: عدم بروز مسارات عناية مهمّة بالتفسير التطبيقي:

في ضوء وجود نتاج تفسيري هائل كما هو حاصل في مدوّنة التفسير فإنّنا لكي نُحسن الاتصال بهذا النّتاج فلا بد من حضور مسارات معرفية تعتني بهذا النتاج وتعمل على تقريبه، وذلك كـ:

- تصنيف المؤلَّفات التفسيرية، وأن يكون بين أيدينا تصنيف مرتّب لمؤلّفات التفسير وفقًا لاعتبارات عديدة تبرِز تَوجُّهات هذه المؤلَّفات وأنساق

(١) تفاسير القرآن؛ تاريخها، مناهجها، وظائفها، واقع دراستها في الأكاديميا الغربية، وليد صالح، ترجمة: طارق عثمان، ترجمة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/translation/77/، ص٧- ٨.

اشتغالها المختلفة، وأن تكون عندنا خرائط معرفية واضحة بطبيعة الأوزان العِلْمية لمؤلَّفات التفسير وأَحْرَاها وأكثرها أولويّة من حيث الثّقل المعرفي في الفنّ، وكذلك تكون عندنا شروح وتعليقات على المؤلَّفات المحورية تُوَجِّه عبارتها وتُعِين على ضبط التعامل معها، وغير ذلك.

- ضبط حصاد مقولات المؤلَّفات ومضامينها التفسيرية بصورة مرتّبة، وأن تكون عندنا مؤلَّفات تُعْنَى بجمع المقولات والمضامين التفسيرية التي هي ثمرة الاشتغال التفسيري، وترتيب الحجاج الدائر حولها في المصنّفات، وتقدّم ذلك بطرائق مختلفة منها المُطَوَّل والمبسوط ومنها المختصر والموجَز.

إنّ حضور أمثال هذه الجهود وغيرها كثير، له أهمية كبيرة في تيسير عملية الإلمام بالواقع التطبيقي للتفسير ووقوع حالة معمّقة من الاشتغال به وتيسير تعليمه وتدريسه، إلّا أنّ الناظر في الواقع يجد عدم حضور لهذه المسارات، الأمر الذي يضعنا دومًا في حالة من الإشكال في عملية تدريس التفسير ومؤلَّفاته وأنه ليس بين أيدينا مثلًا خرائط معرفية منظّمة للمقولات التفسيرية والاستدلالات حولها[1]، وليس بين أيدينا خرائط بالأوزان العلمية للمؤلّفات والتصانيف وكيفيات الترقّي في تحصيل التفسير والتدرّج في تعلُّمِه.

(١) إذا نظرنا في تدريس الثروة الفقهية مثلًا فإنه يبدأ بأحد المتون الفقهية التي تُكْسِب الدارس التعرّف العام على الأحكام الفقهية، ثم تأتي بعد ذلك مراتب الاستدلال، وذِكْر الخلاف في المذهب، ثم ذِكْر =

ثالثا: عدم وجود مقررات تعليمية ناضجة ومتكاملة في تدريس التفسير:

الناظر في العملية التدريسية للتفسير -لا سيما في الأوساط الأكاديمية- يلحظ أنها بلا مقرّرات تتحقّق بها تكاملية في النظر لقضايا التفسير المنتَج، وإنما غايتها طرح بعض موضوعات ومباحث متفرّقة تُقَدّم بعض المعلومات السطحية المتوفرة إزاء بعض القضايا في ضوء ما طرحتْه بعض الدراسات المعاصرة حول تاريخ التفسير ومراحله ومناهج المفسِّرين، وهو ما يؤثّر سلبًا على عملية التدريس للتفسير، ويجعلها غير قادرة على تحصيل غاياتها من بناء رؤية متماسكة ومعمّقة في أذهان الدارِسِين للتفسير ومختلف قضاياه، وعليه تظلّ غير قادرة على تكوين طاقات معرفية لها القدرة على مزاولة القول في ميدان التفسير؛ لأن هذه الطاقات يتعذّر تكوينها حال كان تصورُ قضايا التفسير غيرَ حاضر في أذهانها بالأساس.

=

الخلاف العالي، وربط الأصول بالفروع، إلى غير ذلك من مراتب الترقّي في العلم بالفقه، وما أعان على بروز ذلك السُّلَّم التعليمي المرتّب هو حضور العناية بالثروة الفقهية وخدمتها في سياق علم الفقه، وأمّا في التفسير فإنها ضعفتْ بسبب عدم وجود سياق معرفي يكفل العناية بالتفسير وأن يكون لدينا متون للمعاني ونَسَق متدرج في تعليمها والترقّي بالدارسين في ذلك بحسب رتبتهم وأن يكون هناك ما يناسب المبتدئين والمتوسّطين والمتقدِّمين، وهكذا.

والإشكال نفسه من ضعفِ تكوين طاقات بحثيّة في التفسير نَلْحَظُه أيضًا في تدريس التفسير في الأوساط غير الأكاديمية التي اتجه العمل التعليمي فيها -كما سيأتي- للتعليق المباشر على معاني القرآن الكريم والكلام في الهدايات والتدبّرات...إلخ، أو التصدِّي للشرح والتعليق على أحد كتب التفسير والتوسّع -كما يحدث كثيرًا- في تناول قضايا فقهية ولغوية وعقديّة في الدّرْس، وغير ذلك، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى عدم وجود تدريس حقيقي للتفسير في الأوساط والمحاضن غير الأكاديمية، وبالتالي لا تفيد ساحات العلم من طاقة دَفْع قوية يمكن أن تتخلّق من هذه المحاضن وتُعِين على النهوض بالعِلْم كما يقع في فنون أخرى.

رابعًا: ضعف نمو البحث في موضوعات التفسير:

برزتْ مؤخّرًا في ساحة الدرس التفسيري المعاصر بعضُ مسارات تتعلّق بالتفسير التطبيقي المنتَج؛ كالبحث في أصول ومناهج المفسِّرين وقواعدهم، والكلام على تاريخ التفسير وتصنيف مؤلَّفاته ومَيْز توجّهاتها وألوانها، إلّا أن الناظر في هذه المسارات لا يعزب عنه حالة الضعف والسطحية التي تعاني منها.

يقول الدكتور/ مولاي عمر حماد معلِّقًا على الدراسات التاريخية في التفسير واتجاهاته وكتب مناهج المفسّرين: «أمّا الدراسات التأريخية فأغلبها ملاحظات عامة لا تقوم على استقراء ولا إحصاء، ومثلها كتب مناهج

المفسِّرين؛ فغالبًا ما تتشكّل مادتها من موقف المفسِّر المدروس من جملة من القضايا دون أن تَرْقَى إلى درجة تقديم تصوّر نظري مركّب للعملية التفسيرية عنده»[(١)].

وهناك حالة نقد في بعض الدراسات والبحوث للمرتكزات المنهجية للاشتغال المعاصر في مسالك ضبط مناهج المفسِّرين وقواعدهم وتصنيف التفاسير وتحقيب التفسير والتأريخ له[(٢)].

---

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، مؤسسة مبدع- دار السلام، ط: ١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠ م، ص٢٥.

(٢) يراجع في بيان ذلك الدراسات والبحوث التي تعرّضت لنقد الاشتغال المعاصر في هذه المسالك، ومن ذلك:

- التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقديّة لمنهجية الحكم بالقاعدية، محمد صالح سليمان، خليل محمود محمد، محمود حمد السيد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٤١هـ- ٢٠١٩م، ص١١٤.

- البناء النظري للتفسير؛ قراءة في المنجز مع طرح رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/research/64، ص٨٤ وما بعدها.

- تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/research/60 .

- تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي:
https://tafsir.net/research/53/

إنّ أحد جوانب الإشكال في أمثال هذه المسارات هو أنها تبرز كمسارات مستقلّة بنفسها وليست ضمن سياق جامعٍ يكثّف حالة الاشتغال في هذه المسارات ويجمعها مع غيرها في ضوء هدف كلي جامع يقوم على العناية بالتفسير المنتَج، وبالتالي فمن الطبيعي أنْ تُصَاب بالارتباك والضعف وعدم النضج، وأن تكون مجرّد مسارات بحث مقطّعة الأوصال وغير متضافرة في خدمة غاية كبيرة؛ فالاشتغال المعمّق على الموضوعات المتّصلة بالتفسير المنتَج وأن يكون عندنا تراكم بحثي مفيد فيها في استيعاب الواقع التطبيقي القائم للتفسير = هو أمر لا يكون إلّا بوجود هذه الموضوعات في قلب علم يُعنى بدراسة التفسير المنتَج ويكثّف حالة الاشتغال حول هذا التفسير ويحقّق لها عمقًا وتكاملية في النظر للتفسير المنتَج.

خامسًا: تشتت حركة التأصيل للتفسير:

إنّ الناظر في حركة التأليف في أصول التفسير -لا سيما المعاصرة- يجدها حركة مشوّشة في منطلقاتها ونسق بنائها في القديم والحديث، فهي حركة لا تكتنز الممارسة التفسيرية للنصّ القرآني بقدرِ ما تكتنز النصَّ المفسَّر ذاته، كما أنّ سياجها الموضوعي بالغ الشتات وعدم القيام على محاور محدّدة كما هو الشأن في العلوم التي تهتم بضبط الممارسات التطبيقية كعلم أصول الفقه وما يقوم عليه من ضبط الممارسة الفقهية[1].

وقد أفضى هذا التشوّش في حركة التأصيل المعاصر للتفسير إلى ضعف هذه الحركة وعدم اشتغالها بالتقعيد للممارسة التفسيرية والتأصيل للموارد المتعلّقة بهذه الممارسة وكيفيات تحصيل التفسير منها وبيان القواعد الضابطة لذلك.

وإنّ أحد الأسباب التي أسهمتْ في ذلك هو عدم حضور علم التفسير؛ ففي ضوء عدم وجود علم يعتني بالتراث التطبيقي ويسلّط الضوء على نسق الممارسة التفسيرية فيه وموارِدها وأصول الممارِسين وقواعد المطبِّقين إزاء هذه الموارد، وكذا مناهجهم ومسالكهم التفسيرية، فإنّ الممارسة التفسيرية

(١) يراجع في بيان ذلك: تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.

ومواردها من شأنها أن تختفي -لا سيما في ضوء حالة الاختلاف في مفهوم التفسير في المدونة التطبيقية- ولا تبرز بروزًا محرّرًا حتى ينعقد على مرتكزاتها العلم المشتغل بالتأصيل للتفسير.

ومن البديهي أنه متى اختفتْ موارد الممارسة التطبيقية وضَعُف النظر إليها فإنّ التأصيل للتفسير لن يدور في فلَك التقعيد لممارسة لها مواردها المنضبطة، وبالتالي يتم عقد البحث في المجال النظري على هذه الممارسة والتقعيد لكيفيات القيام بها من خلال هذه الموارد، ويجري تفريع محاور العلم في ضوء أركان الممارسة ذاتها، وإنما يقع التشوّش في جذر البناء لهذا العلم النظري فلا يقوم على حيثية منضبطة تتيح لحالة الاشتغال فيه تفريع جملة محاور مرتّبة حول نقطة محدّدة، وغير ذلك من الإشكالات التي تقطعه عن تحقيق غاياته من النهوض بضبط الممارسة التفسيرية كما هو المرجوّ من ورائه[(١)].

إنّنا وفي ضوء ما سبق يظهر لنا إشكال غياب علم التفسير وما نتج عنه من إشكالات كثيرة وكبيرة أثّرت سلبًا على طريقة تعاطينا مع التفسير التطبيقي القائم للنصّ القرآني وحالتْ دون حُسْن وَعْينا بقضاياه ونموّ البحث في هذه القضايا، وغير ذلك مما ذكرنا، وعليه فمن المهم العناية بتأسيس هذا العلم حتى

(١) يراجع: تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم.

يكون لدينا سياج معرفي يعتني بالتفسير المنتَج وتكثيف حالة البحث حول هذا التفسير، وهو ما يحقّق لنا غايات كثيرة تُعين على حُسن صناعة وَعْينا بهذا التفسير؛ منها:

أولًا: بروز مسارات معرفية مُهِمّه حول النتاج التفسيري:

في ضوء وجود علم يكتنز التفسير المنتَج كحيثية اشتغال، فإنّ ذلك سيستلزم بالتَّبَع قيام عدد من مسارات البحث حول التفسير التي يتحقّق بها تكاملية في حُسن الإحاطة به كتناول تاريخه وتصنيف مؤلّفات ومناهج رجاله ودراسة ثمرته (الأقوال والمضامين التفسيرية)، وغير ذلك مما سنفصّل فيه لاحقًا، وهو الأمر الذي سيوفّر الفرصة ويهيئ الأجواء -ولا بد- لبروز هذه المسارات في الواقع البحثي وبروز كتابات وقيام جهود بحثيّة عديدة ومتتابعة في هذه المسارات؛ ما يحقق مع الوقت حُسْن العناية بالتفسير المنتَج، وبالتالي حُسْن التعرّف على هذا التفسير وصناعة الوعي به وبقضاياه، وكذلك تعميق الاشتغال في هذه القضايا كما سنبيّن في النقطة التالية.

ثانيًا: تعميق البحث في التراث التطبيقي المنتَج وقضايا التفسير:

في ضوء وجود عِلْم خاصّ معقود على البحث في التفسير التطبيقي من جوانب عديدة ومحاور معينة كبيان نشأته وتاريخه وتصنيف مؤلَّفاته، وغير ذلك مما سيأتي تفصيله، فإنّ هذا سَيُفْضِي بلا ريب لخَلْق حركةِ بحثٍ موسّعة

ومتتابعة يحدث فيها التراكم تباعًا حول هذا التفسير التطبيقي، كما أنه سيعِين -ولا ريب- على اشتداد حركة البحث في قضايا التفسير وموضوعاته وتعميق الاشتغال بها، وعلى أن يكون عندنا بحوث تتراكم في خدمة هذه القضايا من جوانب متنوّعة ومتعدّدة، وهو ما سيؤدّي بطبيعة الحال لحُسْن العناية بهذا التفسير التطبيقي وأن يكون لدينا تصوّرات معرفية معمّقة عن وضعيته وكيفيات تشكُّله...إلى آخر تلكم القضايا المتصلة رأسًا بالتفسير.

ثالثًا: النهوض بعملية تدريس التفسير وحفزها لتحقيق غاياتها:

ففي حال تم تأسيس علم التفسير فإنّ هذا سَيُفْضِي لِأَنْ نكون أمام عِلْمٍ له محاور اشتغال مرتّبة حول التفسير التطبيقي كما سيأتي، وهو ما يُعِين على تكوين مقرّرات تدريسية منضبطة لها موضوعات نسقية يحصل بها التكامل المعمّق في تحقيق وصناعة الوعي بالتفسير لدى الدارِسِين، وهو ما سيسهم بقوّة في رفع سائر الإشكالات الحاصلة في تدريس التفسير في المحاضن الأكاديمية المؤسّسية، وما يعانيه ذلك التدريس -كما أشرنا قبل- من حالة الشتات والضبابية -عبر ما يقدّمه من مقرّرات هي عبارة عن موضوعات جزئية في بعض الأمور الخاصّة بالتفسير المنتَج- وعدم قدرته على إقامة تصوّر علمي متماسك ومكتمل الملامح للتفسير وقضاياه في عقول الدارِسِين[1].

(١) سيأتي معنا طرح تصوّر لبناء وتكوين مثل هذه المقرّرات، وذلك في ضوء بعض الكتابات المتوفّرة.

كما يُسهم ذلك أيضًا في الارتقاء بعملية تدريس التفسير خارج الأُطُر الأكاديمية وتهيئة الأجواء للإفادة منها في تكوين حاضنة عِلْمِيّة قوية للتفسير كما هو حاصل في فنون أخرى، وتكون لتلك الحاضنة القدرة على تخليق طاقات بحثية في المجال تسهم في عملية التراكم والدَّفْع العلمي في علم التفسير.

يقول أحد الباحثين المعتنين بالتدريس غير الأكاديمي للتفسير: «الحاضنة المتكوّنة في تدريس التفسير ليست كنظيراتها في تدريس العلوم الأخرى، ولا تمثِّل حاضنة علميّة بمعنى الكلمة، تُسهم في الارتقاء بالعلم وتثوير مسائله والدفع به، بل إنها متى أفرزت اشتغالًا بحثيًّا فإنه يقتصر غالبًا على جوانب التدبُّر واستنباط الهدايات ونحو ذلك، وهذا مما لا يحتاج لإطالة في التدليل عليه. ومن خلال ملاحظتي لطرفٍ من واقع تدريس التفسير خارج الإطار الأكاديمي -مدرِّسًا ومراقِبًا- كنتُ أسجّل بعض الملاحظات لمحاولة الوقوف على أسباب هذه الظاهرة... وقد تحصَّل لديَّ مِن ذلك عددٌ من الظواهر التي تعتري غالب الدّرس التفسيري، إلّا أنَّ الملاحَظ أنَّ أكثرها يرتدُّ إلى إشكال رئيسٍ يتعلَّق بتصوُّر موضوع علم التفسير نفسه، والتعاطي معه في ضوء هذا التصوُّر، والذي تفرَّع عنه عددٌ من الظواهر المشكِلة في تدريسه، والتي أدَّت إلى غياب هذه الحاضنة كثمرة مرجوّة من الدرس التفسيري»[(١)].

(١) التدريس غير الأكاديمي للتفسير والحاضنة المعرفية الغائبة، محمد مصطفى عبد المجيد، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5304/. ويلاحظ أن هذه المقالة رصدتْ =

ولا شَكّ أنّ إقامة علم التفسير على النحو الذي ذكرنا، سيجعل تدريس التفسير في الأُطُر التعليمية غير الأكاديمية غير مقصور على شرح معاني القرآن أو التعليق على بعض كتب التفسير كما هو قائم في الواقع، وإنما سيكون له محاور معرفية مرتّبة، ما يسمح مع الوقت بحُسْنِ إقبال الدارِسين عليه، وتكوين حاضنة عِلْمِيّة قويّة للتفسير من خلال هذا الإطار التعليمي تسهم في الدّفع المعرفي في

=

إشكالات حقيقية ومهمّة في واقع عملية التدريس غير الأكاديمي للتفسير، إلا أنها لم تنظر للتفسير من حيث هو ممارسة يقتضي تدريسها وجود تكاملية في الوعي بقضاياها وموضوعاتها واستحضار ثمرتها (الأقوال والمضامين التفسيرية) ومعرفة تاريخها ومصنّفاتها ورجالها ومناهجها...إلخ، ولكنها نظرتْ للتفسير من حيث ثمرته فقط، وهو ما يبرز في تحليلها للإشكال الحاصل في تدريس التفسير الذي أرجعتْه لعدم الوعي بالموضوع المركزي لعلم التفسير وهو المعاني التفسيرية، وعليه نادتْ بأهمية ربط تدريس التفسير بالكلام على المعاني كحلّ للإشكال، وأن يكون للتدريس بذلك إطار علمي منضبط، وهذا وإن كان مهمًّا في خَلْعِ درجة من العلمية على تدريس التفسير وتلافي إشكال التوسّع الحاصل عادة في الكلام في المعاني وتحوّل الدرس لنسق وعظي أو فقهي...إلخ، إلا أنه لا يرفع الإشكال الحاصل في تدريس التفسير وعدم تخلّق حاضنة علمية جرّاء هذا التدريس تُعْنَى بقضايا التفسير ومباحثه؛ لأنّ هذه الحاضنة لن تتكون إلّا إذا تم استحضار التكاملية في النظر للتفسير عند التدريس، الأمر الذي يجعل التدريس لا ينحصر في ذِكْرِ ثمرة التفسير فقط وإنما يكون له جملة محاور وقضايا عِلْمِيّة ترتبط بالتفسير، وعليه فمتى تلقّاها الدّارس تهيأ لمتابعة الاشتغال بها علميًّا، وبالتالي فإنّ النهوض بعملية التدريس غير الأكاديمي للتفسير يلزم منه إقامة علم التفسير ذاته أولًا، فهذا ما يهيئ لبلورة القضايا الكبرى للتفسير في أذهان الدارِسِين معنا لتكون محلًّا للاشتغال في التدريس، ولعلّنا نفصِّل القول في هذه القضية لأهميتها في درس خاصّ ونبيِّن ما لدينا من ملحوظات حول التدريس غير الأكاديمي للتفسير وكيفيات الارتقاء به بشكلٍ متكاملٍ، خاصّة وأنّ الحاضنة المعرفية للعلوم خارج الأُطر الأكاديمية لها أهمية لا تخفى في النهوض بالفنون وتدويلها وتكوين طاقات متعدّدة في المجتمع من شداة العلم ومحبيه تسهم في الدفع المعرفي في الفنون.

التخصّص كما هو حاصل في فنون أخرى، هذه الحاضنة التي لطالما عوّق حضورها في الواقع عدم تبلور ملامح علم التفسير وعدم وجود إطار واضح له يجري الاشتغال عليه في عملية التدريس.

رابعًا: إثراء البحث في علم أصول التفسير:

في ضوء حضور علم يعتني بالبحث في التفسير التطبيقي ويعمل على إبراز قواعد المفسِّرين وأصولهم التفسيرية وكيفيات ممارساتهم للتفسير وطبيعة الموارد التي كانت عندهم والضوابط التي تقيّدوا بها في تحصيل التفسير من هذه الموارد...إلخ مما سيأتي ذكره، فإنّ هذا سيتيح -ولا بد- أن يكون عندنا وَعْيٌ كبيرٌ بالممارسة التطبيقية ومواردها وقواعد الممارِسين لها، وهو ما سَيُعِين بقوّة على إثراء حالة البحث التنظيري في علم أصول التفسير للممارسة التفسيرية وتزويدها ورفدها بواقع تطبيقي يُعِين على التصوّر المعمّق للممارسة التفسيرية تجريديًّا ومواردها والعوارض التي تطرأ على هذه الموارد فتؤدِّي لتقديم دلالة مورد وتأخير غيره، وهكذا مما يُعِين على حُسْن التأصيل والتقعيد لهذه الممارسة ومواردها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدم تخلّق علم التفسير على طول القرون السالفة رغم التمدّد الهائل للتفسير التطبيقي، هو أمر يحتاج بلا شك لدرس أسبابه، ويمكن -من باب إثراء النّظر في الموضوع- أن يكون السبب في ذلك راجعًا

لعدم تبلور علم أصول التفسير في مرحلة مبكّرة من تاريخ التفسير وحضور فكرة الكتابة في علوم القرآن التي تكتنز التفسير كأحد الأنواع بداخلها؛ ذلك أنّ حضور علم نظري (علم أصول التفسير) يتعلّق بدراسة الممارسة التفسيرية والتقعيد لها يدفع بديهيًّا في اتجاه تكوين علم يعتني بالممارسة التطبيقية ذاتها (علم التفسير) ويرتّب النظر في شأنها وواقعها من زوايا عديدة، ولكن في حال عدم حضور هذا العلم النظري واكتناز بعض المحاولات فيه للنصّ المفسَّر ذاته وكيفية فهمه لا الممارسة التفسيرية القائمة له[1]، فإنّه أمر لم يكن ليحفز الشعور العام نحو ضرورة إقامة علم يعتني بالتفسير المنتَج ويبيّن كيفيات الممارسة التفسيرية فيه ومواردها وقواعد القائمين بها...إلخ، وإنما تجري الكفاية بما هو قائم في علوم القرآن وما فيها من معالجة لبعض قضايا التفسير باعتبار التفسير هو أحد أنواع علوم القرآن.

كما فاقم الأمرَ وأعان عليه كذلك حالةُ الاختلاف في مفهوم التفسير وحيثيته بين المؤلَّفات التفسيرية التطبيقية، الأمر الذي يُشْعِر بعدم عِلْمِيّة الحقل بالأساس وأنه يتشكّل في الممارسة العملية بحسب الممارس للتفسير وما يغلب عليه، وبالتالي لا يحتاج لعلم خاصّ يرتّب النظر فيه، لكونه ليس ممارسة لها

(١) يراجع: تأسيس علم أصول التفسير؛ قراءة في المنجز مع طرح مقاربة لتأسيس علم أصول التفسير، خليل محمود اليماني.

نسقٌ خاصّ وموارد محدّدة ينتج عنها ثمرة منضبطة تتتابع المؤلَّفات في معالجتها والكلام فيها وتتباين في مناهج إنتاجها وتحصيلها، وغير ذلك مما يهيئ بطبيعته لأن يكون عندنا سياج معرفي لدراسة التفسير المنتَج وترتيب مقولاته ومعرفة مناهج رجاله...إلخ.

وأمّا في الطّرْح المعاصر فقد برز مسار البحث في مناهج المفسِّرين وما يدور فيه من استعراض مراحل التفسير ومؤلَّفاته واستعراض ألوان التفسير في مختلف العصور، وغير ذلك، الأمر الذي شكّل إطارًا نظريًّا ما لمدارسةِ النتاج التفسيري، مما أسهم في حجب الشعور بإشكالية علم التفسير وحاجتنا للنظر في وضعية هذا العلم بصورة متكاملة، والأمر بحاجة لمزيد بحث.

إننا ومن خلال ما سبق تتجلّى معنا أهمية إقامة عِلْم التفسير، وضرورة أن يكون عندنا سياج معرفي خاصّ بمباحثة التفسير التطبيقي المنتَج وقضايا هذا التفسير؛ حتى يحصل عندنا الوعي الصحيح بالتفسير وقضاياه.

وفيما يأتي نقدّم تصورًا نظريًّا لبعض المبادئ الخاصّة بعلم التفسير ومحاوره وكيفية بناء مقرّراته التعليمية والتدريسية.

المبحث الثاني: تأسيس علم التفسير؛ مقاربة منهجية في التأسيس:

يهدف هذا المبحث إلى محاولة طرح جانب من التصوّرات النظرية الخاصّة بمحاور علم التفسير ومبادئه، وكذلك تقديم رؤية لمقرّر تعليمي لهذا العلم في ضوء بعض الكتابات المتوفّرة.

وسينتظم هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: علم التفسير؛ المبادئ والمحاور.

المطلب الثاني: علم التفسير؛ رؤية لبناء مقرّر تعليمي.

المطلب الأول: علم التفسير؛ المبادئ والمحاور:

يقوم علم التفسير على العناية بالتفسير التطبيقي المنتَج، ولذا فإنّ الحيثية المؤطّرة للاشتغال في ساحة هذا العلم هي التفسير المنتَج لا غير، وفيما يأتي سنحاول طرح مقاربة نظرية لتصوّر مبادئ هذا العلم والمحاور الكبرى له في ضوء هذه الحيثية:

أولًا: بعض مبادئ علم التفسير:

يعمل علم التفسير على البحث في التفسير التطبيقي لكتاب الله -عز وجل- وترتيب النظر في هذا التفسير، وفيما يأتي بيان لبعض مبادئ هذا العلم:

- مفهوم علم التفسير:

تعمل مفاهيم العلوم على ترجمة نسق اشتغال العلوم وتعبّر عن حيثيات هذه العلوم، وفي ضوء قيام علم التفسير على النظر في التفسير التطبيقي، فإنّ مفهوم علم التفسير يجب أن يقيّد بهذا النّظر، وعليه فيمكن تعريف علم التفسير بأنّه العلم الباحث في التفسير وما يتعلّق به.

فهذا العلم يقوم على البحث في التفسير التطبيقي المنتَج للقرآن والنظر في هذا التفسير وما يتعلّق به من جوانب عديدة ومناحٍ متنوّعة، سيأتي ذكر مركزيّاتها لدى حديثنا عن المحاور الرئيسة لعلم التفسير.

- موضوع علم التفسير:

موضوع علم التفسير هو التفسير التطبيقي للنصّ القرآني ومتعلقاته.

- غاية علم التفسير:

من أبرز غايات هذا العِلْم تيسير الإحاطة بالواقع التفسيري القائم وفهمه، والعمل على تقريبه، وصناعة الوعي بقضاياه.

- الحاجة إلى علم التفسير:

نحن أمام تفسير تطبيقي هائل ومتراكم نحتاج لفهمه والإحاطة به وبقاء حالة المراكمة عليه، وهو أمرٌ لا يتم إلّا بإقامة علم التفسير الذي يتيح ترتيب

النظر للتفسير التطبيقي وحُسْن الاقتراب منه على صُعُد كثيرة؛ من معرفة تاريخه ومؤلَّفاته، ومَيْز مدارسه ومصنّفاته، وترتيب مقولاته وحصاده، وغير ذلك مما يُعِين على فهم التفسير وتعميق الاتصال بقضاياه وتيسير مباحثَة هذه القضايا ومتابعة القول فيها، وكذا حُسْن مزاولة إنتاج التفسير وممارسته.

ثانيًا: المحاور الكبرى لعلم التفسير:

يتمثّل الشرط المنهجي -برأينا- في تحديد المحاور والمفاصل الكبرى التي يجب أن يُعْقَد عليها الحديث في دائرة علم التفسير = **في مدى قدرة هذه المحاور على طَرْحِ مرتكزات كلية يتبلور من خلالها تفريع نسق اشتغال بحثي له امتداد، وتتحقّق بها تكاملية في النهوض بالغاية المركزية للفنّ، وهي حُسْن الإحاطة بالتفسير المنتَج وتيسّر الاتصال به.**

ومن خلال تأمّلنا في طبيعة المحاور والمفاصل الكبرى التي يمكن أن يدور حولها الاشتغال في ساحة علم التفسير، فقد تحرّر عندنا أن هذه المحاور الكبرى يمكن أن تكون كالآتي[1]:

---

(١) جدير بالنظر أنني كنتُ -اعتمادًا على البحث الذي بين أيدينا- قد طرحتُ حاصل محاور علم التفسير وكذا تصوّر بناء مقرّر تعليمي فيها وذلك في بحث: (البناء النظري للتفسير؛ قراءة في المنجز مع طرح رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير/ بحث منشور على موقع تفسير)، إلا أنني بعد التأمّل -أثناء تحرير المسوّدة النهائية لهذا البحث الذي بين أيدينا- قمتُ بالتعديل قليلًا في بعض الأمور التفصيلية =

أولًا: تاريخ التفسير: دراسة محطّات تشكُّل التفسير عبر الزَّمَن.

ثانيًا: مؤلّفات التفسير: معرفة المؤلّفات والقيام بتصنيفها والموازنة بينها...إلخ.

ثالثًا: الأقوال والمضامين التفسيرية: بيان ودراسة الأقوال والمضامين التفسيرية.

رابعًا: أصول المفسِّرين وقواعدهم ومناهجهم وأسباب اختلافهم في التفسير: بيان أصول الممارسة التفسيرية عند المفسِّرين والقواعد الضابطة للتفسير عندهم، وبيان مكوّنات المناهج التفسيرية لديهم، وأسباب اختلافهم في التفسير.

خامسًا: المفسِّرون: معرفة المفسِّرين وبيان طبقاتهم وأحوالهم...إلخ.

وتفصيل هذه المحاور كالآتي:

أولًا: تاريخ التفسير:

تأتي أهمية هذا المحور كونه يتيح التغلغل في الثروة التفسيرية ومعرفة أنماط ومراحل تكونها عبر الزمن، وفهم فترات ازدهارها وضعفها والعوامل الكامنة وراء ذلك، وتبين المنعطفات الكبرى التي مر بها التفسير عبر مسيرته

=

الخاصة بالمحور الثالث، وكذا ما يتعلّق بتصوّر المقرّر التعليمي في محاور علم التفسير، حيث بدا لي إمكان تكوين مقرّر تعليمي للعلم بصورة أوسع مما كنتُ قد ذكرتُه.

وفهم أسباب نشأتها، وطبيعة المسارات التي انتظمت التفسير والعلاقات بينها، وغير ذلك من الأمور المهمة لتحقيق الوعي بالتفسير.

وتتعاظم أهمية هذا المحور حال اعتبرنا مسيرة التفسير وكيف أنها مرّت بمراحل متعدّدة بينها اختلاف، وهو ما يدلّ عليه كثرةُ المسارات التي تحفل بها هذه المدونة، وهذا الاختلاف الحاصل في التفسير يوجب أهمية التأريخ للتفسير ومَيْز محطّاته، كما وقعت اختلافات في ثمرة التفسير (المعنى التفسيري)[1]، ومن هاهنا فإنّ اعتبار الجانب التاريخي للتفسير محورًا من محاور علم التفسير سيؤدي بلا ريب إلى التتبع التاريخي لمسار تشكُّل التفسير وكذا التأريخ لمسارات المؤلَّفات في ممارسة هذا التفسير، وغير ذلك مما يثري نظرنا لواقع التفسير، ويزيد من فهمنا لمدوّنته شديدةِ الاتساع، ويسمح لنا بالقدرة على عرض حقيقة واقعها وطريقة تشكّلها بشكلٍ علمي منظّم ومنضبط.

ثانيًا: مؤلفات التفسير:

مؤلفات التفسير هي أوعية الثروة التطبيقية للتفسير، ونحتاج من أجل فهم التفسير والإحاطة به إلى حُسْن التعرف على هذه المؤلَّفات، ومعرفة خارطتها

(١) يراجع في أهمية التأريخ للتفسير: تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيبات المعاصرة مع طرح تحقيب معياري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.

العامة ومسارات اشتغالها، وبيان رُتَبها وأيّها أحرى بالتقديم في فنّ التفسير وأكثرها نفعًا من غيره في هذا الفنّ...إلخ[١].

وكذلك تحتاج المؤلَّفات المركزية والمحورية في الفنّ إلى إبراز يتناسب مع أهميتها وإلى عَقْدِ خدمات كثيرة حولها من التعليق والشرح حتى يسهل الإقبال عليها ويتيسّر الاتصال بها من قِبَل الدارِسِين.

وإنّ أمثال هذه الخدمات في مدونة التفسير تشتد وتعظُم حين نستحضر واقع مدونة التفسير وما يحتفّ بالعديد من مؤلفاتها المركزية من ضَعْف في العناية بالتعليق والتحشية والشرح، وكذلك حين نستحضر اختلاف مسالك المؤلَّفَات في التعاطي مع التفسير وعدم وجود معايير للموازنة العِلْمِيّة بينها[٢]، مما يبرز حاجة مؤلَّفَات هذه المدونة للعناية بها ولعقد خدمات كثيرة حولها كالتي ذَكَرْنَا وغيرها، وضرورة أن يكون ذلك محورًا كليًّا في علم التفسير بحيث تأخذ مؤلَّفات المجال -التي هي ثروته وعماده- حَظَّها من العناية والنّظر والدّرس من جوانب عديدة تُعِين على حُسْنِ الفهم لهذه المؤلَّفات والتعاطي

(١) يراجع في أهمية الموازنة بين التفاسير: معيار تقويم كتب التفسير؛ تحرير وتأصيل، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5110/

(٢) يراجع: معيار تقويم كتب التفسير؛ تحرير وتأصيل، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5110/

معها واستكشاف مسالكها ومساراتها؛ فيكون لدينا خرائط معرفية مرتّبة لها تبرز مفاهيمها وتظهر مساراتها ونسق اشتغالها وطبيعة أوزانها العِلْمِيّة...إلخ[١].

ثالثًا: الأقوال والمضامين التفسيرية:

الأقوال والمضامين التفسيرية هي الثروة النهائية ومحصّلة الاشتغال التفسيري[٢]، فمن أجلها كان التفسير وكانت ممارسته، ولايمكن الإحاطة بالتفسير بدون معرفة هذه الأقوال والمضامين ودراستها، وحتى يتيسّر لنا النهوض بهذا الغرض فإنّ الأقوال والمضامين التفسيرية تحتاج لصنوف عديدة من الخدمات، فأمّا عن الأقوال التفسيرية فنحتاج لِأَنْ تكون بين أيدينا خرائط مرتّبة بحصاد هذه الأقوال التفسيرية تُبْرِز خلاصة الأقوال/ المعاني التفسيرية بحيث يسهل معرفتها والإحاطة بها، وكذلك نحتاج لجمع خُلاصة مناقشات المفسِّرين لهذه الثروة وتعليقاتهم عليها؛ نقدًا وترجيحًا واستدراكًا وتوجيهًا...إلى آخر ذلك مما يضع بين أيدينا واقع هذه الأقوال في مدوّنة التفسير

(١) يراجع في أهمية تصنيف النتاج التفسيري: تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.

(٢) من المعلوم وقوع الخلاف في مفهوم التفسير بين المفسِّرين، وعليه فإنّ كتب التفسير تمور بصور مضمونية مختلفة، من المعاني والأحكام والنكات البيانية البلاغية وذِكْر المناسبات والروابط بين الآي والسور...إلخ، وقد آثرتُ إبراز الأقوال/ المعاني تحديدًا في عنوان هذا المحور وفي الكلام فيما سيأتي لتمايز مادتها ولأنها عَصَب التفسير كما سنبيّن.

ويُعِين على فهمها ومعرفة ما احتفّ بها من نقاش وأكثرها ترجيحًا وقبولًا وأكثرها ضعفًا وإشكالًا، وأن تكون بين أيدينا كذلك خرائط بمستندات المفسِّرين في التعامل مع الأقوال نقدًا واختيارًا؛ مما ييسّر الإحاطة بالأقوال التفسيرية وواقعها ويُعِين على هضم هذا الواقع بصورة معمّقة وتيسير الإضافة والمراكمة عليه.

وتتعاظم أهمية خدمة الأقوال التفسيرية في مدونة التفسير في ضوء ما نَلْحَظه من قِلّة العناية بهذه الأقوال وعدم بروز مسارات اشتغال تتتابع وتتكامل في جَمْع الأقوال وترتيبها، وأن يكون عندنا مدوّنات جامعة لهذه الأقوال ومرتِّبة لمادّتها وناظِمة لها، وإنما غاية الأمر هو وجود محاولات قليلة من بعض العلماء؛ كالنّكت والعيون للماوردي، وزاد المسير لابن الجوزي، مما أدَّى لبقاء الثروة التفسيرية في حالة من الشّتات والتفرّق، وصار من العَصِيّ جدًّا على الناظر الإحاطة بها بصورة مرتّبة ومنضبطة، حيث يحتاج لمطالعة عددٍ كبيرٍ جدًّا من التفاسير، كما أنّ الحِجَاج المتعلّق بالمعاني والأقوال بقي دفينًا في المؤلَّفات فلم تمتد له يدُ العناية بأيّ صورة من الصور فتجمعه وتعرضه في صورة مرتّبة؛ ومن هاهنا فإنّ خدمة الأقوال التفسيرية -التي هي ثمرة التفسير- يجب أن تكون محورًا رئيسًا من محاور الاشتغال الكبرى في عِلْم التفسير حتى يتيح ذلك النهوض بخدمة الأقوال التفسيرية، وأن يكون عندنا جهود تُعنى بهذا الباب

بصور مختلفة ويتبلور عنها كتابات تُعْنَى بجمع الأقوال وعرضها بصور مختلفة متدرّجة تناسب رُتَب التعلُّم والتدرُّج بالدّارس.

والحال نفسه مع المضامين التفسيرية الأخرى في مؤلَّفات التفسير فيما لا يكون معنى وقولًا تفسيريًّا؛ من مثل الأحكام والنّكات البيانية والنحوية والروابط بين الآي والسّور والهدايات الإيمانية...إلخ، فنحتاج لترتيب هذه المادة وضبط خرائطها بحسب صورها وألوانها، بحيث يكون نتاج المؤلفات في كلّ لون منها مرتّبًا وواضحًا.

وتجدر الإشارة هاهنا لأمر مهم وهو أنّ أحد الإشكالات المركزية لممارسة التفسير تتمثّل في عدم اتحاد حيثيته ومفهومه بين الممارِسين، مما أدّى لعدم وجود ثمرة رئيسة لممارسة التفسير يحصل عليها التتابع في التأليف التفسيري ومصنّفاته عبر التاريخ، وإنما أدّى لتباين مضامين التفسير في المؤلَّفات واختلاف صورها وتعدّد ألوانها ومحتوياتها كما ذَكَرْنا، وهذه إشكالية تحتاج لاتخاذ موقف معرفي منها؛ فلا يمكن -كما حرَّرْنَاه في غير هذا الموضع[1]- اعتبار جميع هذه المضامين تفسيرًا والتعامل معها وفق ذلك،

(١) يراجع: مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/article/5299/، وقد قُمْنَا في هذه المادة ببيان إشكالات التفسير من عدم انضباط حيثيته وموارد ممارسته، وغير ذلك، =

والأمر بحاجة لتداول بحثي موسَّع؛ لأن ما سترجّحه حركة البحث في ذلك من المفترض أن تنعقد عليه وحده خناصر المعالجة والدَّرْس في علم التفسير دون ما سواه، حتى لا تنصرف هِمّة الدّرس في هذا العلم لمضامين ليست من التفسير، وفي ضوء عدم بَتِّ المجتمع العلمي -المهتم بالتفسير وقضاياه- في هذا الإشكال شديد الجذرية في التفسير، فلا يسعنا -في تأسيس علم التفسير- والكلام على المحور الخاصّ بثمرة التفسير سوى اعتبار مضامين التفسير في المؤلَّفات بمثابة ثمرة التفسير التي يتوجّب العناية بها جميعًا على اختلاف ألوانها وأطيافها، **وإن كانت العناية بالأقوال والمعاني التفسيرية تحديدًا تظلّ هي أوجب ما يمكن العناية به**؛ لذا أَبْرَزْنَاهَا في عنوان المحور وفصّلنا القول في وجوه العناية بها؛ لأنها باتفاق -كما حرّرناه في غير هذا الموضع- هي العصب والصلب الذي تتأسّس عليه المضامين الأخرى في مؤلّفات التفسير، وعليه لا يمكن أن يتجاوزها مفهومُ التفسير بحال؛ إذ الخلاف -في دائرة المفهوم- يرجع في جانب كبير منه عند جلّ النُّظّار فيما هو فوق المعنى من مضامين التفسير

=

وحاولنا -وفق إطار منهجي محدّد- تقديم اجتهاد لضبط مرتكزات التفسير كممارسة، حيث حاولنا ضبط حيثية التفسير وتحرير مفهومه وضبط أدواته ومفهوم المفسّر، وطرحنا رؤية للتعامل مع البناء النظري للتفسير ومصنفات التفسير التي تحتوي مادة مضمونية بعيدة عن دائرة المفهوم الذي جرى تحريره.

كالأحكام والهدايات...إلخ ومدى اندراجها ضمن ساحة التفسير من عدمه، وأما المعنى فمحلّ اتفاق عندهم، وكون المعاني كذلك تمثّل الثمرة الناتجة عن الحيثية الرئيسة التي انعقد عليها الاشتغال التفسيري في بداياته، وكذلك في قرونٍ طويلة من حياته كما بيّناه مفصَّلًا في تأريخنا للتفسير[١].

رابعًا: أصول المفسِّرين وقواعدهم ومناهجهم وأسباب اختلافهم في التفسير:

تأتي أهمية ذلك المحور من أنه يتيح معرفة الكيفيات المنهجية الكامنة وراء إنتاج مادّة التفسير وصناعته ونقاط الالتقاء والافتراق بين المفسِّرين في تلكم الكيفيات، وهو أمر ضروري ولا غِنَى عنه من أجل فهم التفسير؛ فبدون الفهم المعمّق لأصول المفسِّرين التي صدروا عنها في العمل التفسيري وطبيعة القواعد التي حكمتْ صنيعهم التفسيري يظلّ جانب رئيس في تشكّل التفسير غائبًا عن عقولنا وأفهامنا، فلا ندري كيف كان ولا طبيعة واقعه في مدونة التفسير، رغم أنّ حُسْنَ معرفته سبيلٌ لاحِب لفهم كيفيات تشكّل التفسير واستمرار المراكمة عليه.

---

(١) يراجع: تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/research/60

ومن هاهنا فإنّ استكشاف أصول المفسِّرين وقواعدهم ومناهجهم يجب أن يكون محورًا مركزيًّا في علم التفسير، حتى يمكن لنا من خلاله فهم واقع النّسق التقنيني الضابط لممارسة التفسير عند المفسِّرين وأسباب الاختلاف بينهم في ممارسته وعوامله، وتكون لدينا معرفة منظّمة بهذا الجانب المهم، وأيضًا لما يتيحه ذلك ولا بد من معرفة المفاهيم التي صَدَرَ عنها المفسِّرون في التفسير، وما كان بينهم من اختلاف في هذا السياق.

وصحيح أنّ لدينا مسارًا بحثيًّا يُعْنَى بمناهج المفسِّرين، إلا أنّ هذا المسار يُعَاني قصورًا هائلًا في العمل ولم يتمكن من تحقيق غاياته من بيان أصول المفسِّرين وقواعدهم ومفاهيمهم التي انطلقوا منها في العمل التفسيري، حيث يدور في فَلَك رصدِ بعض الأُطر الوصفية العامة عند المفسِّرين؛ مما يبرز استعمالهم لموارد تفسيرية معينة كاللغة والحديث وغيرها، دون التغلغل في استكشاف البنى المنهجية التي صدروا عنها في إنتاج التفسير من خلال توظيف هذه الموارد، مما يجعل مناهج المفسِّرين وأصولهم وقواعدهم في إنتاج التفسير لا تزال بحاجة لاستكشاف واستقراء منهجي مدقَّق.

يقول الدكتور/ فريد الأنصاري وهو بصدد صياغة رؤيته لبناء أصول التفسير وأهمية استقراء المناهج العِلْمِيّة والنقديّة من كتب التفسير: «والشرط في ذلك ألّا تكون البحوث سطحية، فلا تتناول طريقة المؤلِّف في تفسيره للقرآن، بإحصاء الأدوات العلمية المستعملة لديه فحسب، كتوظيفه للّغة مثلًا والشِّعْر

والقراءات القرآنية والحديث النبوي...إلخ[١] فهذا مطلوب نعم، ولكن لا بد من تعميق العمل، بأن تُستنبط القواعد المعتمدة لديه في عملية الفهم والتأويل والتوجيه، وكذا الضوابط والمقاصد المتحكّمة في العملية التفسيرية عنده، فلا بد من بيان الأصل والفرع في ذلك، وكذا الكلي والجزئي والثابت والمتغيّر والشرط والركن...إلخ. ثم حالات التقديم والتأخير لهذه الأدوات أو حالات الإعمال والإهمال لها عند التعارض وضوابط هذه وتلك في كلّ حال، إلى غير ذلك مما يسهم في بناء النظرية التفسيرية من بعد حقًّا»[٢].

والحال نفسه مع المسار القائم حول البحث في قواعد المفسِّرين، حيث انطلقت البحوث في هذا السياق من فكرة تقرّر قواعد التفسير عبر التاريخ، وعليه فإنها لا تقوم باستقراء قواعد المفسِّرين وتركيبها، وإنما تأتي بنصوص

(١) بخصوص كلامه على سطحية التعامل مع مناهج المفسِّرين مثّل الدكتور/ فريد في الحاشية بكتاب «التفسير والمفسرون» للدكتور/ محمد حسين الذهبي، كما بيّن أنّ المنهج الذي سلكه الذهبي في دراسة مناهج المفسرين هو المنهج الذي تأثّر به كثيرٌ ممن أنجز دراسة في هذا المجال، فجاءت دراساتهم ضعيفة الفائدة العلمية في استكشاف مناهج المفسِّرين وقواعدهم التفسيرية.

(٢) أبجديات البحث، فريد الأنصاري، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص١٩٥- ١٩٦. ويُلاحَظ على كلام الدكتور/ فريد أنه دمج بين البحث في أصول المفسِّرين وقواعدهم والبحث في مناهجهم، وجعلهما شيئًا واحدًا، في حين أنّ الأَوْلى هو الفصل بين المسارَيْن؛ لأنّ البحث في قواعد المفسِّر وأصوله يحتاج لدراسات عديدة، وأمّا البحث في منهجه فغايةٌ تأتي بعد استقرار أصول المفسِّر وقواعده بحيث يتم من خلالها تركيب التصوّر النظري العام المبين لكليات الممارسة التفسيرية عنده.

جرى الحُكْم -من قِبَل بعض المؤلَّفات- بقاعديتها سلفًا للتفسير والبحث عن تطبيقات لها من داخل كتب التفسير ليكون ذلك مبرِّرًا لاعتبار هذه القواعد بمثابة قواعد المفسّرين، وهو أمر ظاهر الإشكال كما بيّنَتْه بعض الدراسات[1].

خامسًا: المفسّرون وبيانهم ومعرفة طبقاتهم...إلخ:

لا تكتمل معرفة التفسير بدون معرفة مَنْ قاموا بإنتاج هذا التفسير، وأن تكون عندنا خرائط منظِّمة مبيِّنة لهم ومعرِّفة بأحوالهم ومفصِّلة لطبقاتهم عبر التاريخ.

وهذا المحور وإن كانت له أهمية تكميلية في فهم واقع التفسير، إلا أنه تشتد الحاجة إليه كون الكتابة في طبقات المفسِّرين عبر التاريخ لم تلقَ كبير عناية بضبط محدّداتها المنهجية والمعايير التي يتم من خلالها تحديد الطبقات وميزها، فضلًا عمّا تعانيه طبقات المفسِّرين من ضعف في الاهتمام بالكتابة فيها وعدم وجود تتابع للمؤلَّفات في هذا الصّدد واستقراء مدقَّق لمختلف مَن قاموا بالتفسير عبر التاريخ.

(١) للاطلاع على منطلقات الدراسات التي عُنِيَتْ بالبحث في قواعد المفسِّرين وإشكالات هذه المنطلقات، يراجع: التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، مجموعة من الباحثين، نشر مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.

يقول الدكتور/ محمد بن بكر آل عايد في سياق حديثه عن سبب كتابته في طبقات المفسِّرين مبينًا أنّ الكلام في هذا الموضوع مما يحتاج: «لوضع كتاب يبيّن معالم هذه المادة، وقد قمتُ بتدريسها لعدّة سنوات، ووجدتُ أنّ الحاجة ماسّة في كتابة هذا البحث، علمًا بأنّ كتب طبقات المفسِّرين لم تبيّن تعريف الطبقة عند المفسِّرين، كما لم تبيّن نشأة هذا العلم، بل إنّ كتاب طبقات المفسِّرين للداوودي لم توجد له مقدمات أصلًا»[(١)].

ولهذا فإنّ العناية بالمفسِّرين يجب أن تكون محورًا من محاور علم التفسير حتى يتكامل العمل في خدمة التعريف بالمفسِّرين، وأن يكون عندنا وعي ومعرفة مدقّقة بالرجال الذين مارسوا صَنْعَة التفسير عبر التاريخ وأحوالهم وما يتعلّق بهم.

(١) علم طبقات المفسِّرين؛ نشأته وتطوره، دار الطرفين للنشر والتوزيع-الطائف، ١٤٣١هـ، ص ٧. ويلاحظ هاهنا أثر تناول موضوع الطبقات وغيره من المحاور التي ذكرنا قبل لعلم التفسير بشكلٍ مفرد والتعاطي معها كعلوم مستقلّة بطبيعة انضوائها ضمن أنواع علوم القرآن، وهو مسلك غير سديد، وأَوْلَى منه ما قُمْنَا به من سَبْكِ هذه القضايا جميعًا لتكون محاور ضمن نسق معرفي محدّد هو علم التفسير، ويتحقّق بها تكاملية في خدمة حيثية محدّدة لبروز اتصالها بهذه الحيثية، وهو ما سيحقّق وقوع العناية بهذه القضايا ويعطيها بُعْدًا وغاية كبيرة تعمل عليها وتسهم في تحقيقها وهي حُسْن الوعي بالتفسير القائم للقرآن الكريم.

إنّنا ومن خلال هذه المحاور لعلم التفسير يظهر لنا قابليتها لأنْ يَتفرّع عنها مسارات ومجالات بحث لها ريادتها في التعرّف على التفسير المنتَج، وتتحقّق بها تكاملية في حُسْنِ الإحاطة بالتفسير والوعي به وبقضاياه؛ فعبر هذه المحاور نستطيع فهم تاريخ التفسير وتشكّله والمسارات التي انتظمته، وكذلك يمكننا معرفة كتب التفسير ومصنفاته ومعرفة رُتَبِها وتوجّهاتها ومسالك اشتغالها، وأيضًا نتمكّن من معرفة الأقوال والمضامين التفسيرية وطبيعة النقاش حولها، ونتبصّر بمناهج إنتاج التفسير والقواعد التي حكمت هذا الإنتاج ومسبّبات الاختلاف بين المفسِّرين، وكذلك نتعرّف على الرجال الذين مارسوا الصنعة التفسيرية عبر التاريخ.

ومن هاهنا فإنّنا نعتقد أنه عبر هذه المحاور يمكن لحالة البحث في علم التفسير أن تؤدِّي غاياتها من الحَفْرِ المعمّق في التفسير المنتَج والقائم للقرآن الكريم، وأنْ تتحقّق من خلالها تكاملية وتناسق في النظر لكافة جوانب هذا التفسير، الأمر الذي يكفل على نحو بارع تحقيق غايات العلم من حُسْن الفهم للثروة التفسيرية وصناعة الوعي بها.

ويلاحظ هاهنا أمران:

الأول: التأسيس كما يقول الجرجاني: «عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن أصلًا قبله»[(١)]، ولا شك أنّ هذه المحاور التي ذكرنا هي قائمة فعليًّا في الواقع

(١) التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٥٠.

البحثي بدرجات متفاوتة، ولكنها تعاني من التشتّت والتفرّق والتعامل مع بعضها كعلوم مستقلّة، دون أن ينتظمها -كما قُمْنَا به في هذا البحث من جعلها محاور لعلم التفسير- نسق جامع يوظّفها في سياقِ غاية كبيرة لها مساس بها وهي التفسير المنتَج، ويجعلها تتعاضد في خدمة هذه الغاية وصناعة الوعي بها لدى الدارِسين، وبالتالي تخريج أفراد لديهم قدرة على التعاطي مع قضايا التفسير ودراسة هذه القضايا ومتابعة القول فيها.

الثاني: هذه المحاور وإن كان باجتماعها يتحقّق الوعي بالتفسير بشكلٍ متكاملٍ، إلا أنها مختلفة في رُتْبَتها وأهميتها ودرجة العناية المطلوبة بها، وأهمّها ما يتعلّق بالكلام على مناهج المفسِّرين وقواعدهم...إلخ، وكذا الأقوال والمضامين التفسيرية؛ لأن حصول الوعي بالمقولات التفسيرية التي هي زُبْدَة التفسير وحاصل ممارسته تظلّ غاية كبرى وهدفًا أصيلًا عليه المعوّل بشكل رئيس في تعميق الاتصال بالتفسير المنتَج وحُسْن التعاطي معه، وكذلك ضبط مناهج المفسِّرين وموارِدهم ومفاهيمهم وقواعدهم؛ لما له من أثر بارز في فهم التَّرِكَة التفسيرية وإثراء حالة التأصيل حولها.

الثالث: يتيح لنا بناءُ علم التفسير على هذه الطريقة والمحاور التي ذكرنا بناءَ مقرَّرَات دراسية تعليمية يظهر فيها التدرّج في تدريس علم التفسير، فتبدأ بمضامين تعليمية مبسّطة في كلّ محور ثم تزداد درجة كثافتها تباعًا، وهو ما يُعِين

الدارِس على استيعاب العلم ومادته بصورة حَسَنَة تبدأ من التصوّر الجيد لما هو مُقْبِل على دراسته ثم الانتقال في مضامينه من السهل إلى الصعب، ومن البسيط إلى المركّب، وكلّ ذلك بصورة تدريجية يمهّد أوّلها لتاليها، وهكذا.

الرابع: هناك حالة من الإنتاج المعرفي المتفاوت في هذه المحاور التي ذَكَرْنَا، إلا أنها تعاني من الضعف بشكلٍ عامّ كما هو ظاهر لمن يُطَالِع الكتابات المعتنية بِطَرْق القضايا المتعلّقة بالمحاور التي ذَكَرْنَا سواء الضعف الكمّي من حيث أعداد الكتابات وقوّة تتابعها أو الضعف النوعي المنهجي، وهي نتيجة طبيعية في ضوء افتقاد هذه المحاور للتوظيف في سياق جامع يكثّف حالة الاهتمام بها ويُعين على زيادته وإحماء القول في هذه المحاور، وتخليق إطار عام وأهداف كُبرى يعمل النتاجُ في هذه المحاور على تغطيتها والوصول إليها، ويجري في ضوء قُدْرَتِه على تحقيقها الحكمُ عليه سلبًا أو إيجابًا ومعرفة ما له وما عليه وكيفيات تكميله ومجاوزة إشكالاته، وغير ذلك كما هو الشأن في التعامل البحثي مع المسارات المعرفية الممتدة.

وهذه الحالة من الضّعف التي تحتفّ بالإنتاج في المحاور التي ذَكَرْنَا يُتَوَقَّع أن تختلف بصورة كبيرة مع التصوّر الذي قَدَّمْنَا من سَبْك هذه المحاور باعتبارها محاورَ لعلم التفسير تتحقّق بها تكاملية في صناعة الوعي بالتفسير،

وفيما يلي سنحاول بيان كيفيات تكوين مقرَّر تعليمي لعلمِ التفسير في ضوء الكتابات المتوفّرة في الواقع البحثي في المحاور التي ذَكَرْنَا لعلم التفسير[١].

(١) من المجالات التي نرى أهمية السَّيْرِ فيها بذات الترتيب الذي درجنا عليه في علم التفسير هو مجال الاستشراق، حيث يغلب على هذا المجال مباحثة الاستشراق من حيث هو فكرة والتأريخ لها ومناقشتها بصورة تجريدية دون أن يكون عندنا وعي متكامل ومنضبط بالاستشراق نفسه كممارسة معرفية منتجة وقائمة حول قضايانا المعرفية، وبالتالي فهم تاريخ هذه الممارسة وحصادها في مختلف القضايا التي تعالجها ومعرفة تطوّراته وطبيعة المناهج التي يصدر عنها المستشرقون في معالجاتهم لهذه القضايا وغير ذلك، وهو ما يستلزم منّا -لتحقيق صناعة الوعي الصحيح بالاستشراق- ضرورة تأسيس علم الاستشراق على وزان الطريقة التي درجنا عليها في علم التفسير، بحيث يكون عندنا سياج معرفي يعتني بدراسة الاستشراق المنتج فعليًّا من خلال جملة مداخل ومحاور، فيقوم بدراسة تاريخ هذه الممارسة والتعرّف على مؤلَّفاتها وخارطة هذه المؤلَّفات، وكذا استعراض مدارس المستشرقين بحسب المناهج التي يلجأون إليها في مختلف القضايا التي يعالجونها كأرباب المنهج التاريخي التعاقبي وأرباب المنهج السانكروني وغير ذلك، وأيضًا نتعرّف على مقولات الاستشراق في القضايا محلّ المعالجة بصورة مرتّبة واتجاهاتهم البحثية فيها بصورة تفصيلية، ويكون لدينا خرائط تعريفية بالمستشرقين وطبقاتهم ومعاجم مرتّبة في التعريف بهم. فمن خلال ذلك السياج المعرفي وبهذه المحاور التي ذَكَرْنَا يمكن لنا تحقيق الوعي بالاستشراق وقضاياه والاهتمام البحثي الفاعل بدرس هذه القضايا، الأمر الذي يُعِين على تكوين الأرضية المناسبة لمثاقفة الطرح الاستشراقي في قضايانا بصورة معرفية جادّة، ولعلّنا نفصّل القول في هذا الأمر وأهميته في مقالٍ خاصّ.

المطلب الثاني: علم التفسير؛ رؤية لبناء مقرر تعليمي:

لا شَكّ أن إقامة علم التفسير تحتاج لحضور مقرَّرَات تعليمية أوّلية لهذا العِلْم، بحيث تنطلق شرارة التدريس له من خلالها في المحاضن التعليمية الأكاديمية وغير الأكاديمية، ما يؤذِن بقيام حركة بحث مرتّبة حول التفسير المنتَج تكون هي مع الوقت من الروافد التي ترفد العمل التعليمي تباعًا بمقرّرات ومناهج يُستفاد منها في العمل التدريسي.

وظاهر أنّ القيام بهذه الغاية وإعداد مقرّر تعليمي أوّلي يُنْطَلَق منه في تدريس علم التفسير = أمرٌ يحتاج إلى حضور مادة تتناول جملة المعاقد الكبرى التي ذكرناها في علم التفسير؛ فإضافة للمقدّمات الخاصّة بالعلم والتي ذَكَرْنَا كلامًا مباشرًا يُعِين على تصويرها، فإنّ وجود مادة أوّلية في المحاور التي ذكرناها للعِلْم يُعَدّ ضرورة لا غنى عنها لإمكان عمل مقرّر تعليمي أوّلي يتيح إقامة تصوّر متماسك للعلم في أذهان الدارِسِين ويقدّم لهم صورة واضحة عن قضاياه التي عليها مدار الاشتغال في ساحاته.

وإنّ الناظر في الجهود البحثية في المحاور التي ذكرْنَا لعلم التفسير يجد أنّ هناك جهودًا قائمة في جميع هذه المحاور، فهناك جهود في التأريخ للتفسير وتصنيف مؤلَّفاته والكلام على مناهج المفسِّرين وأصولهم وقواعدهم وأسباب اختلافهم في التفسير، وهناك جهود في ضبط المعاني التفسيرية وفي الكلام على

طبقات المفسِّرين، إلا أنّ هذه الجهود -من خلال نظرنا فيها- أَلْفَيْنَا أن بعضها لا يزال يحتاج لتكميل، لا سيما ضبط المعاني التفسيرية والتي لا تزال تحتاج لجهود كبيرة في ضبطها في مدونات جامعة وضبط النقاش الدائر حولها في المصنفات التفسيرية[١]، وكذلك بقية مضامين التفسير، كما أنّ بعض الجهود القائمة يُعَانِي من إشكالات منهجية فلا يمكن الاعتماد عليها، لا سيما الجهود المعاصرة لبعض الفضلاء ممن حاولوا التأريخ للتفسير والكلام على مراحله وتصنيف مؤلَّفاته وممّن كتبوا في مناهج المفسِّرين وقواعدهم كما فَصَّلَتْ فيه القول بعضُ الدراسات والبحوث[٢].

(١) المؤلفات الجامعة للمعاني والأقوال التفسيرية توقفتْ مَسِيرتها تقريبًا بعد (زاد المسير) لابن الجوزي، ولا نزال بحاجة لضبط الأقوال التفسيرية المنتَجَة بعد عصر ابن الجوزي، فضلًا عن مراجعة جهد ابن الجوزي نفسه والمؤلَّفات السابقة عليه كـ(النكت والعيون) للماوردي، كما أننا بحاجة لمدونات تعتني بذكر وضعية الأقوال قبولًا وردًّا في المصنفات التفسيرية وطبيعة واقع الخلاف حولها في هذه المصنفات، وكذا ذكر المستندات التي اعتمد عليها المفسِّرون في توهين الأقوال وترجيحها وكذلك ما ذكروه من توجيهات، وغير ذلك من الجهود.

(٢) بالنسبة للجهود المعاصرة في مناهج المفسِّرين واستخراج قواعدهم فقد أَشَرْنَا قبل لإشكالها والدراسات التي عُنِيَت بنقدها، وأمّا الجهد المعاصر في تحقيب التفسير وتصنيف التفاسير فقد بيَّنَّا خَلَلَه المنهجي في بحثَيْنا: (تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيبات المعاصرة مع طرح تحقيب معياري للتفسير)، و(تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير).

ومن هاهنا فلا بد من خوض غمار البحث في بعض المحاور التي ذكرنا لعلم التفسير وتقديم اجتهاد فيها وفق نَسَق منهجي منضبط؛ ليكون حاصل هذا الاجتهاد هو المقرّر التعليمي الأوّلي الذي يُبْدَأ به في تدريس علم التفسير.

ونحن ومن خلال ما قُمْنَا به في بعض بحوثنا التي عقدناها لمناقشة الجهود التي تصدّت لتقديم معالجات في بعض المحاور التي ذَكَرْنَا لعلم التفسير = اعتنينا بطرح رؤى واجتهاد جديد يمكن الاعتماد عليه برأينا كنواة أوّلية لمادة عِلْمِيّة في هذه المحاور التي تخلو من وجود أية أطروحات ومعالجات منهجية منضبطة يمكن الاعتماد عليها في تدريسها.

ففي مناقشتنا لمحاولات التحقيب والتأريخ المعاصر للتفسير وما ذكرناه من أخطاء في طريقة تأريخها = فقد وَلَجْنَا لتأمّل قضية التأريخ للتفسير ذاتها وحاولْنَا طَرْحَ تأريخ جديد للتفسير يجاوز سائر الإشكالات التي رصدناها في المحاولات التي تصدَّت للكلام في هذا الجانب، وكذلك في مناقشتنا لتصنيف التفاسير حَاوَلْنَا القيام بتصنيف جديد للتفاسير يجاوز سائرَ الإشكالات التي كَشَفْنَا عنها في الجهود التي تَصَدّت قبل لتصنيف التفاسير.

وكنّا في سياق ذكر الرؤية الجديدة التي نقرّر؛ سواء في التحقيب أو التصنيف = نحاول التقعيد للمسلك المنهجي لكيفيات بناء هذه الرؤية، حيث نذكر المعيار الذي نؤسِّس خلاله النظر والرؤية؛ ففي محاولتنا لتحقيب التفسير

وتصنيف مؤلَّفاته حاولْنا ذِكْر المعيار المنهجي الذي سنقوم من خلاله بفعل التحقيب والتصنيف والتأصيل لهذا المعيار وبيان أسباب وجاهته العِلْمِيّة، وجعلنا الناتج الجديد الذي طرحنا للتحقيب والتصنيف من دلائل نجاعة هذا المعيار تطبيقيًّا[١].

وفي ضوء ما أظهره البحث من نجاح التحقيب والتصنيف من خلال المعيار الذي وَضَعْنَا لكلّ منهما، فإنّنا نعتقد بأنّنا طرحنَا اجتهادًا تطبيقيًّا منهجيًّا محرّرًا يمكن الاستعانة به كمقرّر تعليمي أوّلي في محورَيْن رئيسَيْن من المحاور التي ذكرْنَا لعلمِ التفسير؛ وهما: محورَي تاريخ التفسير ومؤلّفات التفاسير[٢].

(١) يلاحَظ أن بحثنا: (تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير) كان الأحرى أن يكون بعنوان: (تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح تصنيف منهجي للتفاسير)؛ فالبحث لا يتوقّف فقط عند طرح المعيار، ولكنه يقوم بتصنيف التفاسير فعليًّا في ضوء المعيار المنهجي الذي اقترحه البحثُ للتصنيف.

(٢) هناك جانب في هذه البحوث التي عقدناها يتعلّق بمناقشة الأطروحات المعاصرة، وهذا من المتعذّر طبعًا أن يُدرج ضمن المقرّر الذي يحتاج لرؤية علمية مباشرة، ولكن يمكن أن يُستفاد منه فيما هو خارج المقرّر، وذلك في عقد مباحثات مع الطلاب في إشكاليات الواقع القائم في التاريخ للتفسير وتصنيف مؤلَّفاته وبيان إشكالات هذا الواقع وسبب ضرورة تجاوزه.

كما أنّنا اعتنينا سلفًا بمحاولة التأسيس المنهجي لكيفية الموازنة بين التفاسير وتحديد رُتَب التفاسير علميًّا، وهو أمرٌ مهمّ ويمكن الإفادة منه بقوّة كعنصر رئيس ضمن عناصر المحور الثاني.

وأما ما يتعلّق بمحور الأقوال والمضامين التفسيرية فيمكن الاعتماد -خاصّة فيما يتعلّق بالأقوال والمعاني- في تركيب مادتها -بشكلٍ أوّلي- على الكتب الجامعة للمعاني ككتاب (النكت والعيون) للماوردي، وكتاب (زاد المسير) لابن الجوزي، لا سيما الثاني[(١)]، وإن كان هذا لا يمنع بطبيعة الحال من ضرورة تكوين مؤلَّفات تكمل مسار جمع المعاني من التفاسير وتهتم ببيان وضعية المعاني والخلافات حولها والمستندات المستخدَمة في ترجيحها ونقدها وتوجيهها، لتكون مادة تعليمية في هذا المحور بالغ الأهمية، وكذلك أهمية العناية بإعداد مقرَّرات تكسب الجانب المهاري في التعامل مع المعاني، وغير ذلك من الجهود التي يمكن أن تُبْذَل في هذا المحور بالغ الأهمية[(٢)].

(١) لا شك أنّ اعتماد إحدى هذه المؤلَّفات كعمل تعليمي يحتاج لجهود كثيرة في تشجير المادة وترتيبها وخدمتها وإثرائها ببعض التعليقات بما يجعلها أعون على الاستيعاب والهضم من قِبَل الدارِسِين، وكذا تثوير بعض الإشكالات والنقاط المهمّة تجاه وضعية المعاني بشكلٍ عامّ في المؤلّفات وما يحتف بهذه الوضعية من إشكالات التبويب واختلاف الفهم للأقوال بين المفسِّرين ...إلخ، وإلا فالغرض إضافة لاستظهار المعاني الانتباه لشأن هذه المعاني ومركزيّتها في العِلْم وطبيعة واقعها وآليات التعاطي معها.

(٢) **يلاحظ هاهنا ما يلي:**

=

وأما المحور الخاصّ بالمفسِّرين فيمكن الاعتماد في إعداد المادة التعليمية الخاصّة به على ما أُلِّفَ وكُتِبَ في طبقات المفسِّرين مما أنتجه السيوطي والداوودي، ومحمد طاهر الباكستاني، والأدِرنيّ، وكذلك كتب معاجم المفسّرين ككتاب (معجم المفسِّرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر) لعادل نويهض[(١)].

=

أولًا: يمكن التدرّج في تعليم المعاني بفَصْلِ أقوال السلف التفسيرية عمّن بعدهم، وهاهنا يمكن الإفادة من كتاب (أقوال السلف في التفسير من جامع البيان لابن جرير) الذي أعده الدكتور/ عبد الرحمن المَشَدّ ليكون متنًا تعليميًّا لتفسير أقوال السلف، وذلك بعد إثرائه ببعض التعليقات كالتي ذَكَرْنَا قبل، ثم يتدرّج بعد ذلك في الكتب التي جمعت تفسير السلف وغيره كابن الجوزي.

ثانيًا: في ضوء عدم وجود موسوعات جامعة للمعاني بشكلٍ متكاملٍ وضابطة لمستندات العلماء في مناقشة المعاني، فمن المهم إعداد نماذج تطبيقية حول بعض السّور تقوم بجمع سائر المعاني وتبويبها وترتيبها وذِكْر نقاشات العلماء لها؛ لتكون معتمَدًا في تدريس الطلاب في المراحل المتقدّمة ليحسنوا التعامل مع المعاني ويتعرّفوا على واقعها في التفاسير والمؤلَّفات الجامعة وإشكالات هذا الواقع من وجود اختلافات واسعة في الدَّمْج والتفريق بين الأقوال وقضية الاختلافات في تبويب المعاني وسبكها تحت عناوين تعبّر عنها، وعدم التفريق بين المعنى اللغوي والمعنى السياقي، وغير ذلك، وقد حاولنا تقديم اجتهاد تطبيقي في جوانب من ذلك، حيث نحا لجمع مادة الأقوال في موطن خِلافِيّ معين وحاول ترتيبها وذكر مستندات العلماء في التعامل معها، يراجع: مقولات المفسرين في متعلق (مِن) في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾؛ عرض وتحليل، وهو مقال منشور على موقع تفسير تحت الرابط التالي: https://tafsir.net/article/5219

(١) وإضافة لذِكْر التراجم الوافية للمفسِّرين وخصائصهم وخارطة كتاباتهم كما هو مشتهر في كتب الطبقات ومعاجم المفسِّرين، فمن الأفكار المهمّة إعداد مشجّرات تبيّن خارطة المفسّرين عبر كلّ
=

أمّا عن محور مناهج المفسِّرين وأصولهم وقواعدهم وأسباب اختلافهم في التفسير، فنظرًا لكثرة الإشكالات المنهجية التي تحتف بالإنتاج المعرفي في هذا الصّدد كما أشرنا قبل، وحاجة بناء مادة علمية فيه لجهود بحثية مطوّلة جدًّا[1]، فإنه يتعذّر إقامة مادة عِلْمِيّة -برأينا- في الوقت الحالي، خاصّة في الجانب الخاصّ بمناهج المفسِّرين وقواعدهم وبيان مدارس التفسير عبر التاريخ، اللهم إلا انتخاب بعض الدراسات الجزئية التي أظهرتْ تميزًا في معالجة قواعد أو ملامح منهجية معينة لآحاد المفسِّرين، فهذه يمكن الإفادة

=

عصر، وكذلك خارطة بالتوزيعات الجغرافية للمفسِّرين، وأيضًا الدراسات والبحوث التي عُقِدَتْ حول الجهود التفسيرية تحديدًا لكلّ مفسِّر، وهو ما يمكن أن يتم بصورة مجمّعة لاحقًا عن طريق قاعدة معلومات موسَّعة للمفسّرين على الشبكة العنكبوتية.

(١) وأخصّ بالذِّكْر هاهنا في دراسات منهج مفسِّر دراسة (الصناعة النقدية في تفسير ابن عطية) للدكتور/ محمد صالح سليمان، وأما في باب استخراج قواعد أحد المفسرين فأُشير لدراسة (قواعد التفسير عند الجصاص) لعبد الإله الحوري، حيث حاول هذا الكتاب -خلافًا للمؤلَّفات في قواعد التفسير- بناء القاعدية بصورة تتبعيّة استقرائية بوجه عام؛ ذلك أنه اجتهد في استقراء وتتبّع كتاب الجصاص وتحرير آرائه، وساق الأمثلة لبناء القواعد والاستدلال لها، وإن كان يلاحَظ عليه أمور؛ أبرزها: عدم عناية المقدّمات النظرية للكتاب بمعالجة عملية التقعيد التي هي صُلْب الكتاب وبيان محدّداتها المنهجية وذِكْر مراحل بناء القاعدة وشروطها وأركانها ومقوّماتها...إلخ، وكذلك لا يُعْنَى الكتاب أحيانًا بسرد نصوص واضحة للقواعد وإنما يسوق القضايا سوقًا ويناقشها مناقشة تفصيلية دون الصياغة التقعيدية، كما أنّ الواقع التطبيقي للكتاب يفتقر لمزيد من الترتيب.

منها في هذا السياق، وأما ما يتعلّق بالاختلاف بين المفسِّرين فيمكن الإفادة من الكتابات التي عُنِيَتْ ببيان ذلك وتركيب مادّة مقرّر دراسي من خلال معطياتها.

إنّنا وفي ضوء ما سبق يمكن لنا القول أنّنا صِرْنَا أمام مادة جيدة لبناء مقرّر تعليمي أوّلي لتدريس علم التفسير، حيث يمكن لهذا المقرّر أن يشتمل على جميع العناصر والمحاور التي ذكرنا لعلم التفسير: (تاريخ التفسير – مؤلّفات التفسير – مناهج المفسِّرين وقواعدهم وأسباب اختلافهم في التفسير – الأقوال والمضامين التفسيرية – المفسِّرون)، وذلك إضافة لمبادئ علم التفسير وتصوّر محاوره وموضوعاته الكبرى وهو ما عالجناه قبل وطرحنا كلامًا مباشرًا في تصويره.

وتجدر الإشارة هاهنا للآتي:

أولًا: إنّ هذه البداية وإن كانت غير شاملة في موادّها لبعض الجوانب في أحد محاور العلم، حيث تجاوزت الكلام على أصول المفسِّرين ومناهجهم ومدارسهم بشكلٍ متكامل، إلا أنّنا نرى أنها بداية مناسبة جدًّا، ويمكن من خلالها تقديم تصوّر تعليمي متماسك يُعين على صناعة الوعي بالتفسير المنتَج على نحو متميّز، وأنه يمكن الاعتماد عليها في تدريس علم التفسير، بحيث تنطلق شرارة تدريس هذا العلم، وهو ما سيسفر تباعًا عن مقاربات جديدة للباحثين تكون روافد لتكميل المقرّر وتعميقه وتتميمه في بعض المحاور،

وكذلك طرح مادة في المحور الخاصّ بالمناهج الذي لا يزال بحاجة لتكوين مادة تعليمية فيه.

ومن هاهنا فيطيب لنا دعوة المراكز والمؤسّسات التعليمية الأكاديمية وغير الأكاديمية لاعتماد هذا التصوّر في بناء مقرّر في تدريس علم التفسير، والعمل على تركيب بنياته في نسق جامع وضبطه بما يتّسق مع واقع بناء المقرّرات، حتى تنطلق شرارة السَّيْر التعليمي في هذا الفنّ على هدى وبصيرة.

ثانيًا: وجود فكرة علم التفسير وكذلك وجود تصوّر لبناء مقرّر تعليمي فيه لا يعني أنّنا أقمنا هذا المقرّر؛ إذْ يحتاج الأمر لجمع المادة في المحاور من المظانّ التي ذَكَرْنَا أو غيرها مما قد يقترحه الدراسون، وضبطها بما يتناسب مع نسق المقرّرات الدراسية، وهو جهدٌ كبيرٌ يحتاج إلى احترافية كبيرة في القيام به، وقد كان في النية التضلّع بذلك، وإخراج كتاب يكون مقرّرًا دراسيًّا في علم التفسير، إلا أنّني آثرت ذِكْرَ الفكرة وتصوّر بناء المقرّر ودعوة المراكز والمؤسّسات التعليمية لتبنّيها وتكوين هذا المقرّر بنفسها، رغبة في توسيع دائرة التشارك والمناقشة للفكرة والتصوّر وتنقيح ذلك كلّه أولًا، وكذا الحرص -حال ظهرت سلامة الفكرة وهو ما نرجوه- على التعجيل بإخراجها وتجويد هذا الإخراج؛ إذْ توجّه مركز أو مؤسسة للفكرة وتبني اعتمادها في العمل التعليمي وإخراج مقرّر دراسي لها لا يُقَارَن أبدًا بعملِ باحثٍ منفرِدٍ، كما أنه أَدْعَى لتبنّي الفكرة من قِبَل المؤسسات التعليمية المختلفة.

خاتمة:

انعقدت إشكالية البحث فيما سلف على النظر في أسباب ضرورة نصب علم التفسير ومحاولة اقتراح رؤية لتأسيس هذا العلم وبيان محاوره ومبادئه.

وبعد أنْ عالج أهم الأسباب الداعية لتأسيس علم التفسير وإقامته حاول الخطو لمحاولة ذِكْرِ بعض المبادئ الخاصّة بعلم التفسير، وكذلك ذِكْر المحاور الكبرى التي يجب أن يدور عليها الاشتغال في علم التفسير والتي تبلورتْ في خمسة محاور رئيسة:

المحور الأول: تاريخ التفسير: دراسة محطات تشكُّل التفسير عبر الزمن.

المحور الثاني: مؤلّفات التفسير: معرفة المؤلّفات والقيام بتصنيفها والموازنة بينها...إلخ.

المحور الثالث: الأقوال والمضامين التفسيرية: بيان ودراسة الأقوال والمضامين التفسيرية.

المحور الرابع: أصول المفسِّرين وقواعدهم ومناهجهم وأسباب اختلافهم في التفسير: بيان أصول الممارسة التفسيرية عند المفسِّرين والقواعد الضابطة للتفسير عندهم، وبيان مكوّنات المناهج التفسيرية لديهم وأسباب اختلافهم في ممارسة التفسير.

المحور الخامس: المفسِّرون: معرفة المفسِّرين وبيان طبقاتهم...إلخ.

وقد أخذ البحثُ في بيان هذه المحاور وشرحها وسبب اعتبارها محاور كلية لعلم التفسير، وكيف يتحقّق من خلالها تفريع مسارات بحثٍ معمّقة في خدمة التفسير وتكاملية في فهم التفسير والإحاطة به وصناعة الوعي به وبقضاياه.

وكذلك حاول البحث تقديم رؤية -من خلال بعض الكتابات المتوفّرة- لمقرّر تعليمي مرتّب في علم التفسير يكون بداية لانطلاق تدريس هذا العلم في المحاضن والمؤسّسات التعليمية المختلفة.

إنّنا وفي ضوء وجود تراث تفسيري تطبيقي هائل للنصّ القرآني، فإنّ إقامة علم التفسير تبدو ضرورة مُلِحّة، حتى يكون عندنا سياج معرفي لترتيب النظر في هذا التفسير وقضاياه المختلفة والمتنوّعة، وهو ما يتيح لنا حُسْنَ التعاطي مع هذا التفسير وفهمه على نحو معمّق، ونأمل أن يكون ما قدّمه البحث من بيان إشكالات عدم حضور هذا العِلْم والأسباب الداعية لضرورة إقامته، وما قدّمه من تصوّر لمبادئ ومحاور علم التفسير = فاتحة لِلَفْتِ أنظار الدارِسين والمؤسّسات التعليمية لعلم التفسير وأهمية إقامته، وكذلك نأمل أن يكون ما طرَحَهُ من تصوّر بناء مقرّر تعليمي أوّلي لعلم التفسير سبيلًا مُعينًا على تكوين مقرّرات تعليمية لعلم التفسير يمكن من خلالها انطلاق شرارة تدريس هذا العلم في محاضننا التعليمية الأكاديمية وغير الأكاديمية، وتحقيق صناعة الوعي بالتفسير، وتخريج الكفاءات القادرة على مزاولة القول في مسائله، واللهُ الموفِّق.

قائمة المراجع:

- أبجديات البحث، فريد الأنصاري، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- البناء النظري للتفسير؛ قراءة في المنجَز مع طرح رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقديّة لمنهجية الحكم بالقاعدية، محمد صالح سليمان، خليل محمود محمد، محمود حمد السيد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٤١هـ- ٢٠١٩م.
- التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- أصول التفسير؛ محاولة في البناء، مولاي عمر حماد، مؤسسة مبدع-دار السلام، ط:١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- التدريس غير الأكاديمي للتفسير والحاضنة المعرفية الغائبة، محمد

مصطفى عبد المجيد، مقالة منشورة على موقع تفسير.

- تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- تفاسير القرآن؛ تاريخها، مناهجها، وظائفها، واقع دراستها في الأكاديميا الغربية، وليد صالح، ترجمة: طارق عثمان، ترجمة منشورة على موقع تفسير.
- علم التفسير وأهم الإشكالات، حوار علمي مع الدكتور/ محمد صالح، منشور على موقع تفسير.
- علم طبقات المفسّرين؛ نشأته وتطوّره، محمد بن بكر آل عابد، دار الطرفين للنشر والتوزيع-الطائف، ١٤٣١هـ.
- معيار تقويم كتب التفسير؛ تحرير وتأصيل، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.
- مقولات المفسرين في متعلّق (مِن(في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾؛ عرض وتحليل، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.
- مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.